العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجهة نظرها ما بين 2020 – 2018

إعداد

عتاب سعيد أبو صلب د/ حسين طه محادين

قسم علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة

العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجهة نظرها ما بين 2020 – 2018

عتاب سعيد أبو صلب*، حسين طه محادين
قسم علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.
***البريد الإلكتروني: Etab.s.abusulb@gmail.com**

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجهة نظرها ما بين 2010 – 2018 وقد شملت العوامل الجتماعية والثقتفية والاقتصادية والنفسية. بالاضافة إلى إزالة الغموض المعرفي نحو أنماط الجريمة التي ترتكبها المرأة في الاردن، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (92) مستجوبة من النساء مرتكبات الجريمة المحكومات في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة / نساء. أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة مرتفعة المستوى، وقد احتلت عوامل الجريمة الاقتصادية المرتبة الأولى، ومن ثم جاءت عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية، وأخيراً جاءت عوامل الجريمة النفسية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، والدخل الشهري بالدينار الأردني). في ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة رفع الدعم المادي للأسر ذوي الدخل المحدود، وإتاحة الفرص أمامهم لتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً من خلال منح مالية لإنشاء مشاريع صغيرة تزيد من دخلهم وتبعدهم عن الجريمة بشتى أشكالها.

الكلمات المفتاحية: العوامل، الجريمة، المرأة المجرمة، المرأة الأردنية.

Factors Leading to the Commission of Crime by the Jordanian Women from their Viewpoint between 2010 - 2018

Etab Saeed Abu-Sulb, Hussein Taha Mahadin
Department of Criminology, Faculty of Social Sciences, University of Mu'tah, Jordan.
E-mail: Etab.s.abusulb@gmial.com

ABSTRACT:

The present study aimed to identify the factors that lead Jordanian women to commit crime from her point of view from 2010 to 2018. The descriptive method was Utilized to fulfill the purpose of the study. The sample of the study consisted of (86) women who committed crime in the Juwaidah Rehabilitation and Reform Center for Women. The results of the study have shown that the factors drive women to commit crime are of a high level. The factors of economic crime came first, social and cultural crime factors came second, finally the factors of psychological crime came last. The results of the study showed that there were no statistically significant differences at (0.05) level of significance between the mean scores of the answers of the study sample towards the social, cultural, psychological, and economic factors that lead to the committing of the crime by the Jordanian women which are attributed to different variables (age, educational level, marital status, and monthly income). The study recommended stressing the importance of raising financial support for women with low income. Furthermore, the study suggested providing more opportunities to enhance their life level economically and socially through financial rewards to establish small projects that increase their income and keep them away from crime.

Keywords: factors, crime, criminal woman, Jordanian Women.

مقدمة:

إن الجريمة منذ الأزل ومع خطورتها التي تتمثل في تهديد مصالح بل وحياة الأفراد في مختلف المجتمعات تعتبر ظاهرة اجتماعية ومجتمعية طبيعية، لأنها موجودة ومع بدء الخليقة لطالما كان هنالك أفراد على قيد الحياة على الأرض. وتحظى ظاهرة الجريمة مع اختلاف أنمطها ونوعها ومعدل انتشارها باهتمام الباحثين في شتى العلوم الانسانية كعلم الاجتماع والعلوم القانون الجنائي وعلم النفس وغيرها. وبطبيعة الحال فقد عكست الجريمة انحرافا واضحا عن معايير المجتمع، ولابد إلى الاشارة إلى أهمية العناصر التي يحددها اي مجتمع ليصبح سلوك معين جريمة ما. فمنظور المجتمع وقيمه وآرائه وقوانينه هي التي تحدد من هو سوي ويضع ذاته ضمن قائمة المجرمين. وحتى الوقاية من الوقوع في الجريمة هو أمر نسبي بحسب المكان والزمان. أن الجريمة لها مئات الاشكل وألانماط المختلفة ، حيث يحاسب عليها قانون الدولة بسن العقوبات كساسية ردع لتلك الفئة المنحرفة في المجتمع عند انتهاك الاعراف والقوانين. فقد تكون الجريمة سرقة او تعاطي المخدرات او تناول لحوم البشر Cannibalism أو زنى، أو اتجار بالبشر. وحتى قيادة المركبة بسرعة عالية، فهي بالمحصلة فعل يأذي المجتمع ويعود بالضرر على فاعله. وبما أن الجريمة بمختلف انواعها ليست موسومة بنوع اجتماعي معين. فجريمة المرأة على وجه التحديد والتي هي موضوع هذه الدراسة البحثية فهي متزايدة في جميع المجتمعات غربية كانت ام عربية. وبغض النظر عن الجذور والسلالات، منها الإفريقة والآسيوية وغربية او غيرها، فإن جريمة المرأة أصبحت طبيعية وأساسية غي عالم الجريمة. ووجود جريمة المرأة يعكس نمط طبيعي للحياة التي تتصف بوجود عنصر التغيير والتقلب عبر التاريخ. فما كان بالامس من ظواهر اجتماعية لم يكن اليوم وما يحدث اليوم سوف يتغير غدا وهكذا. فالظواهر الاجتماعية اما أن تنمو وتتمدد واما تنحصر فتتلاشى ضمن حقب زمنية عبر العصور. واثبتت جريمة المرأة وجودها منذ الأزل وعبر مختلف المجتمعات، مع اختلاف كم ونمط تلك الجريمة. ولا شك في أن مسألة وجود جريمة للمرأة غير قابل للجدل ولكن نسبة ارتكابها مقارنة مع جريمة الرجل هي المسألة التي تبقى جدلية وعليها علامات استفهام كبيرة. وقد حاول العديد من العلماء تفسير انخفاض معدل ارتكاب المرأة للجريمة مقارنة بالرجل. واعتمد العلماء المنظور الاجتماعي والبيولوجي والسايكولوجي في تعليل ذلك.

إن هذه الدراسة البحثية لا تسعى إلى إدانة المرأة وتوجيه اتهام أو حكم عليها، وإنما هي محاولة للغوص في أعماق المرأة التي ترتكب جريمة ولكن بطريقة علمية وذلك لفهم دوافع ومسببات جرمها. فهي أولا ولأخيرا إنسانة فقدت اتزانها ولجأت للجريمة محاولة استعادة التوازن والتوافق مع الذات.

الجريمة النسوية محليا:

يمتاز المجتمع الأردني بالطابع القبلي. بالإضافة إلى ميزة المحافظة على العادات والتقاليد كسائر المجتمعات العربية، حيث تتصف المرأة الأردنية ضمن مجتمعها بالسلمية والانضباط لدرجة عالية بما تمليه قيم وتعاليم المجتمع، ويصبح الانجراف نحو الجريمة ليس أمرا هينا. فالمجتمع الأردني مجتمع أبوي ولكن بطريقة إيجابية، أي أن المرأة تنقاد فيه وراء

والديها وزوجها بطريقة عقلانية. وطريقة تنشئة وتربية الأنثى في هذا المجتمع تكون جسرا منيعا يصعب المرور إلى طريق الجريمة، إذ تلعب المدرسة والجامعة دورا في تدعيم ذلك والبناء عليه، كما ترفض تشريعات وقوانين الدولة المساس بالانثى. إلا أن جريمة المرأة في الأردن تأخذ وتيرتها بالارتفاع رغم كل ذلك. والجدول التالي يبين أعداد المحكومات في سجن النساء الرئيسي في الأردن خلال العشر سنوات المنصرمة :

الإحصائيات السنوية "الغير تراكمية" التي تظهر أعداد نزيلات مركز اصلاح وتأهيل الجويدة نساء

اعداد المحكومات الداخلات إلى مركز اصلاح النساء	
السنة	العدد
2010	446
2011	373
2012	421
2013	222
2014	375
2015	493
2016	448
2017	735
2018	946
2019	809
2020 إلى وقت توزيع الاستبانة شهرتموز	222

(مديرية الامن العام، 2020).

عرض مختصر للدراسات السابقة:

في دراسة (شاكر، حسن ، شرهان، 2018) والتي هدفت إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة في إجرام المرأة العراقية، كانت نسبة 75% من المبحوثات لديهن أسر كبيرة، حيث وجدت الباحثة علاقة بين كبر حجم الاسرة والدفع إلى ارتكاب جريمة. وفي دراسة (خلف الله، 2017) التي هدفت إلى الوقوف على دوافع ارتكاب الجريمة النسوية في السودان حيث وجد أن نسبة الاميات من مرتكبات الجرائم بلغت 34.8% من عينة الدراسة وكانت النسبة الأعلى في ارتكاب الجريمة. وكان أن دافع الفقر كان جليا في الدراسة، حيث بلغت نسبة النساء اللاتي يرتكبن جريمة بسبب الاوضاع المعيشية السيئة 82% من مجتمع الدراسة . أما في دراسة (مناصرة،2017) التي سلطت الضوء على العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة النسوية في فلسطين كانت العوامل النفسية قد حققت أعلى متوسط حسابي بلغ (3.30)، وكان

العامل النفسي أهم العوامل الدافعة للجريمة. وبالنسبة إلى دراسة (الشديفات، 2016) كانت هنالك علاقة طردية بين الفقر والجريمة، فكلما ارتفع مستوى الفقر زادت معدلات الجريمة، حيث تبين أن 45.5% من عينة الدراسة من السجينات يقعون ضمن خط الفقر المدقع. ونرى في دراسة (حمة ونصرالله، 2016) أن تدني نسبة المتعلمات وارتفاع نسبة الأميات بين السجينات كان متغيرا بارزا وان نسبة 76.5% من المبحوثات قد تعرضن للتعنيف بشكل مستمر وبدرجة أولى من الزوج ثم الأب. ونلاحظ في دراسة (دراوشة، 2014) التي اختبرت أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني وذلك من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، كان لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني أثرا بالغ الاهمية. من جهة أخرى رأت (حسناوي، 2012) في دراستها التي بحثت فيها جريمة المرأة في الجزائر أن اغلبية المجرمات في السجن ينتمين إلى فئة الشابات ورأت سيطرت عنصر الحرمان العاطفي لديهن. ونجد أن المجرمات في المجتمع الكندي في دراسة (كونغ، 2010) (Jamie Kwong) يعانين من الضغوطات الحياتية التي تتسبب في تدهور الصحة النفسية لديهن ما ينتج عنه حالة من الإكتئاب تؤدي إلى خلق الأفكار الانتحارية والسلوكيات المؤذية للذات عن طريق استخدام أداة حادة أو حرق انفسهن خلال إقامتهن داخل دور الرعاية. وفي المجتمع الهندي نلاحظ أن السجينات في دراسة (بوزل،2009)(Phosle) يرتكبن جرائم القتل والسرقة. واعتبرها الباحث من أهم الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الإناث في الهند، حيث وصلت نسبة جرائم السرقة إلى 31.1% وكانت تحتل المركز الأول. أما بالنسبة إلى السجينات في أمريكا الشمالية في دراسة (ثومبسون، 2008) (Thompson Melissa) فكانت نسبة كبيرة منهن يعانين من الامراض النفسية حيث وجدتت الباحثة أن النساء اللاتي يعانين من الاكتئاب مدى الحياة ولديهن تاريخ مرضي، وبذلك يكن أكثر عرضة لارتكاب الجريمة. ونرى في دراسة (الربدي، 2003) أن عدم إكمال التعليم عند السجينات نتيجة الفصل أو الهروب يؤدي إلى الاستعداد للإنحراف وان عامل صديقات السوء يحفز ارتكاب الجريمة. أما أوروبا وفي دراسة (تريبكوفيتش2018) (Tripkovic,Milena) وجدت الباحثة زيادة لافتة في معدل السجينات النساء في دول العالم وذلك مع اختلاف القوانين والانظمة من دولة إلى أخرى، حيث ازدادت أعداد المسجونات إداراياً والمحكومات والمضبوطات عالميا بنسبة 53% ووصلت إلى 714000 خلال العام 2017، وأكدت الباحثة على أن اسباب الزيادة ليس لها علاقة بالتضخم السكاني وإنما عزت الزيادة إلى صياغة القوانين ودعمت وجهة نظرها بمثال حبس المرأة في الدول الغربية لأسباب تتعلق بقيادة المركبة بشكل غير قانوني.

كما رأينا في الدراسات السابقة فإن مختلف المجتمعات الأجنبية والعربية بالإضافة إلى المحلية كان لديها دوافع اجتماعية واقتصادية ونفسية تحفز الجريمة وتشجع السلوك الغير سوي لدى المرأة، ولقد اخذت بعين الاعتبار النتائج التي وصل إليها الباحثين المذكورين لكي أجري دراستي في ضوء آراء ووجهات انظر السابقة لكي أبني دراستي عليها.

مشكلة الدراسة:

أن النظريات الاجتماعية حاولت تفسير سلوك الفرد الغير سوي، فنظرية التعلم الاجتماعي للعالم بندورا فسرت اكتساب المرأة لتصرفاتها تأثرا ببيئتها، وفي نظرية الاحباط والعدوان للعالم دولارد نرى أن المرأة تتصرف نتيجة الضغوطات الحياتية المتراكمة على كاهلها، وفي نظرية العالم ميرتون نلاحظ الاغتراب المسيطر على المرأة التي تعيش ضمن مجتمع يسوده اللامعيارية. وهنا وتطبيقا لتلك النظريات على المرأة الاردنية المرتكبة للجريمة نتيجة المبررات المذكورة في النظريات ; أسعى من خلال هذه الدراسة إلى إزالة الغموض الذي يحيط بالعوامل التي تلعب دورا جوهريا في تحفيز المرأة الاردنية للجريمة، وذلك بالتزايد الواضح في أعداد النساء اللواتي ارتكبن الجرائم في الاردن. حيث بلغ عدد نزيلات مراكز اصلاح وتأهيل النساء التراكمي (أي اللاتي دخلن وخرجن من السجن خلال العام الواحد) **(15.702)** امرأة خلال العام 2014. ثم قفز إلى **(35.126)** امرأة وذلك خلال أربع سنوات، اي في العام 2018. (احصائيات مديرية الامن العام، 2019). لذا أرى أنه المفيد الكشف على أسباب ارتفاع أعداد المسجونات.

أسئلة الدراسة:

* ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية التي تدفع المرأة في المجتمع الاردني لارتكاب الجريمة من وجهة نظرها ؟
* ما أنماط وطبيعة الجرائم التي ترتكبها المرأة الاردنية من وجهة نظر النزيلات ؟
* هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، والدخل الشهري بالدينار الأردني) ؟

أهمية الدراسة:

1. تسعى الدراسة إلى أن تجيب عن اسئلة من المحتمل أن تفيد فئات ومؤسسات وافراد المجتمع ككل بما يشمل جميع اعضاء الاسرة وذلك من ناحية توعوية وإرشادية.
2. من المحتمل أن تفيد الدراسة صناع القرار في سن التشريعات او تعدل القوانين على مستوى الجانب الوقائي او العلاجي او حتى بعد الاحكام والتي من شأنها أن تقلل من حجم الجريمة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الاردنية للجريمة من وجهة نظر النزيلات في مراكز الاصلاح والتأهيل الاردنية.
2- تحديد العلاقة بين العوامل المؤدية لارتكاب المرأة الاردنية للجريمة ومتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الدخل الشهري بالدينار الأردني، الوظيفة، مكان السكن، عدد الأبناء).

3- مساعدة المشرع في صياغة قوانين تتلاءم مع الوضع الاقتصادي التي من شأنها أن تحد من آلية اتخاذ قرار حبس المرأة لجرائم الشيكات دون رصيد (المرأة الغارمة) وإضافة بند يستوجب وجود كفيل (ذكر) عند امضاء المرأة المتعطلة عن العمل لشيكات بحيث يضمن هذا الكفيل دفع المبلغ المستحق وعدم حبس المرأة. وهنا تهدف الدراسة إلى وصول المقترح إلى المجلس التشريعي المسؤول عن سن القوانين.

مفاهيم الدراسة:

تسلط هذه الجزئية الضوء على التعرف على المعاني الاجرائية المتعلقة بأبرز واهم والاكثر تكرارا للمصطلحات التي تم استخدامها في البحث وذلك لتوضيح الاشارات والدلالات التي ترمز اليها.

اولا) **العوامل:** هو الاوزان التأيرية التي ساهمت في ارتكاب النزيلة للجريمة جراء تأثير العوامل النفسية والاجتماعية والاقنصادية وتقاس بالمتوسط الحسابي لاجابات المبحوثات على كل من المتغيرات السابقة في كل محور من محاور الاستبانة الخاصة بالدراسة. والعوامل هي دلالات وإمارات وعلامات لشيء ما وليست مؤثرات حسية وتكون عبارة عن علاقة بين مترابطين في الجملة وتفهم على انها علاقة تأثر وتأثير.

ثانيا) **الجريمة:** في القانون فتعرف الجريمة على أنها الفعل الذي يقع مخالفا لقانون العقوبات، او الفعل الغير المشروع الصادر عن إرادة جنائية حيث يقرر لها القانون عقوبة ما او تدبير احترازي ما. كما تعرف الجريمة انها سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا وتهديدا لقيم ومعايير المجتمع ومصالح أفراده الانسانية او ما يعتبره المشرع كذلك.هذا وترتبط الجريمة بنظام يطلق عليه "نظام العدالة الجنائية" وهو عبارة عن جهاز حكومي لدى الدول يكون مكلف بتطبيق قواعد القانون الجنائي اللازمة لحماية أفراد المجتمع من خلال اكتشاف الجرائم المرتكبة وإلقاء القبض على الجناة والتحقيق معهم وتقديمهم للمحاكمة وتوقيع العقاب على من يثبت إدانته وتأهيلهم. (السعيد، 2017) وفي قانون العقوبات الاردني رقم "16" لسنة 1960 يعرف الجريمة أنها كل فعل او امتناع عن فعل صادر من إنسان ويقرر له القانون عقابا جنائيا. وفي الوصف القانوني للجريمة تكون الجريمة جناية أو جنحة أو مخالفة حسبما يعاقب عليها بعقوبة جنائية أو جنحية أو مخالفة بحسب المادة (5) من قانون العقوبات. و يعرف فاعل الجريمة بحسب المادة (75) انه هو من أبرز إلى حين الوجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها. (العبادي،2018).

ثالثا) **المرأة المجرمة:** بحسب ما رأته هذه الدراسة هي المرأة الذي أدينت عقب ما وجهت اليها أصابع الاتهام قانونيا ومجتمعيا. وهي فرد في المجتمع (بغض النظر عن الجنس الاجتماعي) الذي ارتكب فعلا غير اجتماعي بحيث يضر المجتمع. (مقداد، 2019) ويعتبر المجرم من منظور قانون العقوبات الشخص الذي أقدم على ارتكاب الجريمة بأركانها المادية والمعنوية. (العبادي، 2018). وحددت الدراسة المرأة الأردنية المجرمة بأنها نزيلة مركز الاصلاح والتأهيل في الأردن المدانة والصادر بحقها حكم قضائي.

رابعا) **مركز الاصلاح والتأهيل:** قانونيا تشرح المادة (32) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الاردني رقم (9) لسنة 2017 الاهداف والمهام المناطة بمراكز الاصلاح والتأهيل

والتي ترمي إلى حماية المجتمع من الجريمة والحد من معاودة الإجرام، منها تهيئة السجناء للإفراج عنهم وإعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع من خلال البرامج المنفَّذة في السجون وتقديم الدعم إليهم بعد الإفراج عنهن. وفي الأردن تكون نزيلة مركز الإصلاح والتأهيل مسجونة أو محبوسة قضائيا اي مدانات بجرم أو محبوسة إداريا أي محتجزة للحفاظ عليها. (البطوش، 2017)

الإطار النظري:

تطور مفهوم الجريمة – إضاءات تاريخية:

حاول فلاسفة الاغريق تفسير الجريمة امثال عالم الطب ابقراط – مواليد 460 ق.م – الذي يعزو ارتكاب الجريمة إلى خلل عقلي لدى الفرد. بينما وجد الفيلسوف افلاطون أن المجرم يدفع إلى الجريمة لظروف خارجة عن إرادته وانه بمثابة الشخص المريض الذي تستوجب حالته العلاج اذا امكن واذا كان ذلك مستحيلا فلا بد من تخلص المجتمع من ذلك الفرد. كما اعتقد أرسطو في منظوره للمجرم أن لديه عيوب عقلية خلقية جاء بها إلى الحياة وانه من خلال التعرف على تلك العيوب الخلقية العقلية لدى المجرم من الممكن أن نستدل على طباع المجرم وسلوكه المنحرف. والجدير بالذكر أن الفلاسفة الإغريق قد ربطوا بين الجريمة وعلم الفلك والكواكب، حيث اعتقدوا أن مصير كل مجرم وكل فرد مرتبطا بكوكب معين منذ ولادته يتحكم بتصرفاته ويرسم مجرى حياته (العوجي،1987)

أما في المنطقة العربية فقد سن حمورابي – مواليد 1750 ق.م – وثق القوانين والأحكام لردع المجرمين. من جهة أخرى وجد ابن خلدون أن الجريمة مرتبطة بعاملي الجغرافيا والمناخ. فالطبيعة الجبلية الوعرة من وجهة نظره تساعد على اختباء المجرمين وإخفاء أي ملابسات تتعلق بارتكاب الجريمة كما تلعب دورا في جعل مسرح الجريمة اكثر غموضا. (ابن خلدون، مقدمة موسوعة العلامة ابن خلدون،دار الكتاب اللبناني للنشر،1999) هذا ولم تنل جريمة المرأة الاهتمام الكافي من قبل العلماء والباحثين في المنطقة العربية.

وفي الغرب عام 1586 أصدر المفكر الايطالي "ديلا بورتا" "Della Porta" مؤلفه عن علم الاجرام. واعتبر العالم الفرنسي "تارد" "Tard"ا –مواليد 1834– أن الاجرام هو عبارة استسلام الفرد تحت التأثير النفسي والاجتماعي للسلوك المنحرف وكانت تلك اساسيات نظرية التعلم الاجتماعي. وأيضا وضع العالم لمبروزو "Lombroso" في ايطاليا كتاب المرأة المجرمة عام 1906. ثم نشر العالم الامريكي "بولاك " "Pollak" كتاب إجرام النساء عام 1950 حيث رأى فيها أن جرائم المرأة يسهل إخفاؤها وأن ذلك يؤثر على مجرى العدالة. (رمضان، 1972)

الجدير بالذكر أن القرن الواحد والعشرون تميز بحصول المرأة على الحقوق التي لم تكن تتمتع بها سابقا مثل الدخول والمشاركة في الحياة السياسية بما فيها الانتخاب والترشح وحقول حيوية اساسية تعد وتهيئ لتنمية مجتمعات العالم بأسره وعلى الأخص المجتمع

العربي، وأمر طبيعي أن تطرأ تطورات وتبرز مشكلات وظواهر اجتماعية جديدة وتأخذ بالنمو مع تقدم المجتمعات. ويجب أن لا نستهين بتلك الطاقة السلبية الموجودة داخل المرأة والتي إذا قررت إطلاق العنان لها. فقد تصبح مجرمة وقاتلة بعد أن كانت أم ومربية وبعد أن وصفها الرسول محمد – عليه الصلاة والسلام– " بالقوارير" لرقة أحاسيها وعاطفتها.

النظريات المفسرة لجريمة المرأة:

اولا) نظرية التعلم الاجتماعي" Social Learning Theory"

وضع عالم الاجتماع "ألبرت بندورا " عام 1963 نظرية تقترح أن السلوكيات الجديدة يمكن اكتسابها من خلال مراقبة وتقليد الآخرين. ثم طور النظرية لاحقا عام 1977 ورأى أن التعلم هو عملية معرفية تحدث في سياق اجتماعي ويمكن أن تحدث من خلال الملاحظة أو التعليم المباشر بالإضافة إلى مراقبة السلوك. ويعزز السلوك من خلال المكافآت والعقوبات.

ثانيا) نظرية الثقافة الفرعية " Subcultural Theory "

يشير العالم "البرت كوهين " إلى انخراط الشباب تحديدا في عمر صغير في مايسمى الثقافة الفرعية حيث تسود وتسيطر القيم والافكار المنحرفة على تلك الفئة . تفسر هذه النظرية المعدلات المتزايدة للجرائم غير النفعية (التخريب والتسكع) في المجتمعات الغربية. على الرغم من أن مثل هذه الإجراءات لا توفر مكسبًا ماليًا للجاني، إلا أنها تأتي للحفاظ على القيمة لأعضاء الثقافة الفرعية. بهدف الوصول إلى المكانة بين مجموعة الأقران الفردية.

ثالثا) نظرية الانومي للعالمة ميرتون

حيث يشعر الفرد بالاغتراب في مجتمه نتيجة عوامل التفكك الاجتماعي واللامعيارية (الوريكات،2013)

رابعا) نظرية الاحباط والعدوان "Frustration & Aggression Theory"

تشير نظرية الإحباط للعالمان "دولارد" و"ميللر" إلى أن أولئك الذين يعانون من الإجهاد النفسي يكونوا أكثر عرضة للانخراط في الجريمة والانحراف كطريقة او آلية للتكيف مع الضغوطات . وقد يصل تأثير الاجهاد النفسي إلى التسبب في اضطراب عقلي. وهذا يلعب دورا رئيسا في زيادة احتمال النشاط الإجرامي الذي يرتكب من قبل الفرد أنثى او ذكر للتخفيف من ذلك الضغط. الذي قد يأخذ ترجمة على أرض اواقع تتمثل في أذى النفس والغير أي ممارسة العنف بشتى درجاته وأنماطه.(زهران ’حامد، التوجيه والارشاد النفسي (رزوقي ’ سعد،التفكير وانماطه، 2002).

خامسا) نظريات لانتحار للعالم إميل دوركايم

يكون هنالك دوافع اجتماعية ويكون الانتحار إما قدري أو أناني أو حسب الظروف الأخرى المحيطة.

سادسا) نظرية تباين الفرص

ترى النظرية أن الأنماط الثقافية الفرعية تحدد السلوك المنحرف، حيث إن أفراد المجتمع يشتركون في نسق قيمي مشترك. وهنالك طرق مشروعة وغير مشروعة لتحقيق الأهداف

الحياتية، لكن هذه الوسائل والطرق لا تتوفر لجميع أفراد المجتمع بشكل متساوي لطبقات والشرائح الاجتماعية كافة، فالفرص المشروعة تتوفر للطبقات العليا والمتوسطة بينما لا يبقى للطبقات الفقيرة إلا الفرص غير المشروعة، وبالتالي الاتجاه نحو الجريمة المنظمة. (جرموني رشيد،2011)

سابعا) النظرية النسوية الماركسية : " Marxist and Socialist feminism

يرى هذا المنظور أن اضطهاد المرأة يرجع إلى سياسة الرأسمالية المسيطرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويكون مبني على تجذر اللامساواة بين الذكر والأنثى المؤدي إلى إقصاء المرأة وتهميشها وتضاؤل فرص عملها. (كندي،2008).

ثامنا) المنظور البيولوجي وتفسير العالم لمبروزو في انخفاض نسبة جريمة المرأة مقارنة مع الرجل

1) يرى لمبروز أن التكوين البيولوجي للمرأة يجعلها هدفا للرجل وبالتالي تلعب الأنثى دور الترقب والانتظار بينما يكمن دور الذكر في الحركة والسعي نحوها. الاضافة إلى نشاط قشرة الدماغ فهو يكون اقل عند الأنثى مقارنة بالذكر. الاضافة إلى نشاط قشرة الدماغ فهو يكون اقل عند الأنثى مقارنة بالذكر.

2) وبإلقاء الضوء على وظائف الغدد الجنسية لدى الانسان بغض النظر على الجنس وجد العلماء أن افرازات هذه الغدد تختلف باختلاف الافراد . فالنظام الهرموني هو المسؤول عن تحديد جنس الجنين حينما يكون بويضة مخصبة في بداية فترة الحمل، وهو مسؤول عن تحديد سلوك وميول الانسان فيما بعد. وتوضيحا لذلك يكون النظام الهرموني في جسم الانسان في مرحلة الطفولة متشابه. حيث يصعب التفريق بين الذكر والانثى في تلك المرحلة إذا لم يتم الكشف عن العضو التناسلي. ويكون الصوت والمظهر العام وحتى السلوك سيان. وفي مرحلة البلوغيبدأ عمل النظام الهرموني عن طريق افرازات الغدة النخامية، تعمل تلك الافرازات الهرمونية في استثارة الاعضاء التناسلية المسؤولة في إظهار الخصائص الجنسية. هنا يكون النظام الهرموني لدى الذكر اقوى من الانثى. حيث تعتبر الهرمونات الجنسية لدى الذكر اكثر نشاطا ودافعية للقيام بالنشاط الجنسي. (المجدوب، 1976).

ثامنا) المنظور النفسي للعالم فرويد وتفسير انخفاض جريمة المرأة عالميا

1)- أنكر علماء النفس العوامل التي وضعها علماء الاجتماع والبيولوجيا والفسيولوجيا في تفسير جريمة المرأة وانخفاضها مقارنة بالرجل. حيث إنهم اعتقدوا أن ارتكاب المرأة للجريمة بكل انماطها وانخفاض النسبة مقارنة بالرجل يعود إلى دور العوامل النفسية لدى الأنثى وما تمر به من ظروف تهيئ نفسيتها لارتكاب الجريمة. أن اللاشعور يعد المرأة لارتكاب الجريمة. حيث يرى العالم **فرويد** أن الأنثى في شعور اللاوعي تشعر ب"الدونية". اي انه يسيطر عليها شعور الافتقار والنقص لما يمتلكه الذكر " العضو الذكري". ما يفسر الوضع النفسي القلق الغير مستقر والسلبية لدى الأنثى في مرحلة البلوغ. بينما يجد فرويد أن الذكر في الفترة ذاتها يتعطش للانطلاق والفعل إلى درجة تصل وبشكل متفاوت إلى حد السلوك

العدواني و لاقى رأي فرويد انتقادا شديدا من قبل كثير من العلماء. حيث انهم فسروا سلبية الأنثى في تلك الفترة تعود إلى حالة من التموضع والتكيف مع تفوق الذكر عليها. فالانثى تتكيف وتكبح جماح ذاتها بينما الذكر يتمعن في الانطلاق بلا حدود. ما يفسر اختلاف درجة الجرأة والعدوانية لدى الجنسين. ولا بد من الوقوف عند تفسير علماء النفس. فهم بهذا التفسير ربطوا شعور الانسان في اللاوعي بمعايير المجتمع وقواعده مع ما يترتب عنه من توزيع الادوار على الذكر والانثى..(الغامدي 2016).

2)-هنالك نقطة جوهرية في علم النفس تركز على طرق التعبير لدى الجنسين. فقد أثبتت الدراسات أن الذكر يعبر ويتجه بنشاطه نحو "الخارج" بينما تركز المرأة على " الداخل" في تعاطيها مع الامور (عقيدة،1994)

المنهجية والتصميم:

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لاعتباره من اهم المناهج الاجتماعية وأكثرها شيوهة وملاءمة للدراسة التي أقوم بها.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء مرتكبات الجريمة المحكومات في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة / نساء، والبالغ عددهن (222) امرأة محكومة لدى المركز.

الحدود المكانية والزمانية: أخذت عينة الدراسة من مركز إصلاح وتأهيل الجويدة / نساء وذلك في تموز 2020 بإشراف كوادر الامن العام.

عينة الدراسة:

بما أن الدراسة تتناول موضوع المرأة الاردنية المجرمة كان من الضروري اختيار عينة الدراسة ضمن مجتمع تلك المرأة الذي يفرض ضرورة أخذ العينة في مكانها الطبيعي وهو السجن، بناءا على ذلك تم إختيار عينة الدراسة من النساء مرتكبات الجريمة المحكومات في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة /نساء بإشراف إدارة السجون، وذلك بالطريقة العشوائية، حيث وافقت (92) امرأة على المشاركة في تعبئة الاستبانة دون إكراه وبكامل حرياتهن، وبعد جمع الاستبانات، تم استبعاد (4) استبانات لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الاحصائي بسبب عدم اكتمال الإجابات، فتمثلت العينة النهائية بـ (86) استبانة لامرأة محكومة في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة – نساء، والتي تمثل ما نسبته (95.5%) من العينة الرئيسة وفيما يلي توضيحاً للتوزيع الديموغرافي لأفراد عينة الدراسة.

أداة الدراسة: تم تصميم الأداة وهي (الاستبانة) على غرار مقياس ليكرت الخماسي. وتم تطوير الأداة (الاستبانة) بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة. هذا وقد تكونت الاستبانة من جزأين:

الجزء الاول: يتضمن المعلومات الديمغرافية، والمكونة من: العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري بالدينار الأردني، الوظيفة، مكان السكن، وعدد الأبناء.

الجزء الثاني: يتضمن خصائص الجريمة المرتكبة، المتعلقة بنوع الجريمة، دوافع الجريمة، الإسباقيات.

الجزء الثالث: يتناول عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية، ويتضمن الفقرات من (11– 19).

الجزء الرابع: والمتعلق بعوامل الجريمة النفسية، ويتضمن الفقرات من (20 – 30).
الجزء الخامس: والمتعلق بعوامل الجريمة الاقتصادية، ويتضمن الفقرات من (31 – 46).

صدق أداة الدراسة:

صدق المحتوى: تم عرض المقياس الذي يتكون من (46) فقرة بعد إعداد الصورة الأولية كما في الملحق (1) على (7 محكماً) من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة كلية العلوم الاجتماعية، وكلة الحقوق والعلوم التربوية ، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وإنتماء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، ودرجة وضوحها، ومن ثم تم اقتراح التعديلات المناسبة، وقد تم اعتماد معيار (80%) لبيان صلاحية الفقرة، وبناء على آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات من ناحية الصياغة لزيادة وضوحها، وتم حذف بعض الفقرات بسبب تشابهها وقرب مدلولها مع فقرات أخرى، وتم حذف فقرات أخرى لعدم مناسبتها لأغراض الدراسة وعدم مناسبة بعضها للبعد الذي تنتمي إليه، وبالنتيجة أصبح المقياس يتألف من (46) فقرة موزعة على خمسة أقسام رئيسة في الملحق (3)، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين المقياس في فقراتها، وقد عبر المحكمين عن رغبتهم في التفاعل مع فقراتها، مما يشير للصدق الظاهري للأداة.

ثبات أداة الدراسة: للتعرف إلى إتساق كل فقرة من المقياس مع البعد الذي تنتمي إليه الفقرة، تم إستخدام حساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة من الفقرات في المقياس عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ).

مفتاح تصحيح المقياس: تم مراعاة أن يتدرج مقياس (ليكرت الخماسي)تبعاً لقواعد وخصائص المقاييس كتالي:

المستوى				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

تم التعامل مع المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي:

(5–1) = 4 = 1.33 وهذه القيمة تساوي طول الفئة.
3 3

وبذلك يكون المستوى المنخفض من 1.00 + 1.33= 2.33

ويكون المستوى المتوسط من 2.34+ 1.33= 3.67 ويكون المستوى المرتفع من 3.68– 5.00

إجراءات الدراسة: مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التالية:

1-الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمختصة بالعوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة.

2-بناء أبعاد وفقرات المقياس بحيث يتماشى وأسئلة الدراسة.

3-تحكيم المقياس من قبل مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات المقترحة.

4-الحصول على كتاب تسهيل مهمة من إدارة جامعة مؤتة موجه إلى مركز تأهيل وإصلاح الجويدة / نساء، لتطبيق أداة الدراسة.

5-توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على أفراد عينة الدراسة (النزيلات المحكومات في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة /نساء)، وقد تم التطبيق بمساعدة إدارة السجون بتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالدراسة وشرح أهدافها وأهميتها والتأكيد على سرية المعلومات واستخدامها لغرض البحث العلمي فقط،، وبعد الانتهاء من التطبيق تم جمع أداة الدراسة واستبعاد ما هو غير صالح للتحليل الإحصائي.

6-بعد تحويل الاستجابات إلى درجات خام، تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجات الإحصائية لها بإستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخراج النتائج ومناقشتها.

7-استغرقت عملية جمع البيانات من مركز الاصلاح –الجويدة نساء (14) يوماً.

متغيرات الدراسة:

أولاً:المتغيرات المستقلة وتشمل بعض المتغيرات الديموغرافية والمتمثلة في كل من (العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري بالدينار الأردني).

ثانياً : المتغيرات التابعة:(العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية).

المعالجات الإحصائية المستخدمة: تم استخدام أساليب الأحصاء الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة، كالآتي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة.
- استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الأداة.
- تم إستخدام المتوسطات الحسابية للتعرف إلى مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات وأبعاد الدراسة، والإنحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي للفقرات.
- تم استخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

الجداول والمعالجة الاحصائية:

جدول(1)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
18-24 سنة	16	18.6
25-34 سنة	43	50.0
35-45 سنة	19	22.1
46- 51 سنة	8	9.3
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول أن ما نسبته (18.6%)من أفراد عينة الدراسة هن من ضمن الفئة العمرية (18-24 سنة)، ولوحظ أن ما نسبته (50%)من أفراد عينة الدراسة هن ضمن الفئة العمرية (24-34 سنة)، وتبين أن ما نسبته (22.1%)من أفراد عينة الدراسة ضمن الفئة العمرية (35-45 سنة)، فيما تبين أن ما نسبته (9.3%)من أفراد عينة الدراسة ضمن الفئة العمرية (9.3%).

الجدول (2):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس أو أعلى	13	15.1
دبلوم	6	7.0
توجيهي أو أقل	58	67.4
غير متعلم نهائي	9	10.5
المجموع الكلي	86	100.0

تضح من الجدول أن ما نسبته (15.1%)من أفراد عينة الدراسة يتمتعن بمستوى تعليمي (بكالوريوس أو أعلى من ذلك)، وتبين أن ما نسبته (7%)من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملن شهادة (الدبلوم) فيما كان التوزيع الأعلى ما بين أفراد عينة الدراسة لصالح المستوى التعليمي (توجيهي أو أقل)، وتبين أن ما نسبته (10.5%)من أفراد عينة الدراسة غير متعلمات نهائياً.

الجدول (3):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	48	55.8
مطلقة	21	24.4
أرملة	9	10.5
منفصلة دون طلاق	5	5.8
عزباء	3	3.5
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول أن ما نسبته (55.8%)من أفراد عينة الدراسة من المتزوجات، وتبين أن ما نسبته (24.4%)من أفراد عينة الدراسة (مطلقات)، ولوحظ أن ما نسبته (10.5%) من مرتكبات الجريمة في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة من الأرامل، وتبين أن ما نسبته (5.8%)من أفراد عينة الدراسة منفصلات دون طلاق، وتبين أن ما نسبته (3.5%) منهن عازبات.

الجدول (4)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 200 دينار	22	25.6
220–319 دينار	34	39.5
320–419 دينار	23	26.7
420 دينار فأكثر	7	8.1
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول (4) أن ما نسبته (25.6%)من أفراد عينة الدراسة كان دخلهن أقل من 200 دينار أردني، وما نسبته (39.5%) من السجينات مرتكبات الجريمة كان دخلهن ما بين (220–319 دينار أردني)، ولوحظ أن ما نسبته (26.7%)من أفراد عينة الدراسة ما بين (320–419 دينار أردني)، وتبين أن ما نسبته (81%)من أفراد عينة الدراسة دخلهن الشهري يزيد عن (420 دينار أردني).

الجدول (5)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
متعطلة عن العمل	15	17.4
أعمال حرة	25	29.1
قطاع خاص	24	27.9
قطاع عام	16	18.6
ربة منزل	6	7.0
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول (5) أن ما نسبته (17.4%)من أفراد عينة الدراسة مرتكبات الجريمة داخل مركز تأهيل وإصلاح الجويدة متعطلات عن العمل، وتبين أن ما نسبته (29%) كان لديهن وظائف أعمال حرة، وتبين أن ما نسبته (27.9%) من السجينات كنّ يعملنّ في القطاع الخاص، وتبين أن ما نسبته (18.6%) منهن يعملن في القطاع العام، ولوحظ أن ما نسبته (7%)من أفراد عينة الدراسة من مرتكبات الجريمة ربات منازل.

الجدول (6)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية
بادية	9	10.5
ريف	11	12.8
مدينة	51	59.3
مخيم	9	10.5
لا يوجد سكن ثابت	6	7.0
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول (6) أن ما نسبته (10.5%)من أفراد عينة الدراسة مرتكبات الجريمة يسكنون البادية، وتبين أن ما نسبته (12.8%) منهن يسكنون الريف، وتبين أن ما نسبته (59.3%) من السجينات يسكنون في المدينة، لوحظ أن ما نسبته (10.5%) منهن يسكنون في المخيمات، وتبين أن ما نسبته (7%)من أفراد عينة الدراسة من مرتكبات الجريمة لا يوجد لديهن سكن ثابت.

الجدول (7)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
ابن واحد	10	11.6
ابنان	31	36.0
ثلاثة أبناء	25	29.1
أربع أبناء وأكثر	15	17.4
لا يوجد أبناء	5	5.8
المجموع الكلي	86	100.0

يظهر الجدول (7) أن ما نسبته (11.6%)من أفراد عينة الدراسة مرتكبات الجريمة داخل مركز تأهيل وإصلاح الجويدة لديهن ابن واحد، وتبين أن ما نسبته (36%) من أفراد عينة الدراسة لديهن ابنان اثنان، ولوحظ أن من لديهن ثلاثة أبناء من النساء مرتكبات الجريمة كانت نسبتهن (29.1%)، وما نسبته (17.4%) من النساء مرتكبات الجريمة كان لديهن أربع ابناء وأكثر، أما النساء مرتكبات الجريمة اللواتي ليس لديهن أبناء بلغت نسبتهن (5.8%)من أفراد عينة الدراسة.

الجدول (8)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الجريمة مرتبة تنازلياً

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
ترويج مخدرات	13	15.1
سرقة	9	10.5
شيك بدون رصيد	9	10.5
هتك عرض	9	10.5
خطف	7	8.1
تزوير بنك نوت	5	5.8
تعاطي مخدرات	4	4.7
زنا	4	4.7
الاعتداء بالضرب	3	3.5
تداول عملة مزورة	3	3.5
تسبب في عاهة	3	3.5
تغيب عن المنزل	3	3.5
دعارة	3	3.5
نشل	3	3.5
اختلاس	2	2.3
تهريب بضاعة	1	1.2

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
قتل	1	1.2
تجارة مخدرات	1	1.2
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول (8) تنوع الجرائم المرتكبة حيث احتلت جريمة ترويج المخدرات المرتبة الأولى وجاءت بنسبة (15.1%) من توزيع الجرائم، وتبين أن ما نسبته (10.5%) للجرائم المتعلقة بالسرقة، وشيك بدون رصيد، وهتك العرض وجاءت جميعها بالمرتبة الثانية، وتبين أن جريمة الخطف جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة (8.1%) من الجرائم المرتكبة لدى أفراد عينة الدراسة، ولوحظ أن ما نسبته (5.8%) من الجرائم كانت متعلقة بالتزوير واحتلت المرتبة الرابعة، وتبين أن تعاطي المخدرات والزنا جاءت في المرتبة الخامسة وحازت على نسبة مئوية بلغت (4.7%) من التوزيع العام للجرائم المرتكبة، ولوحظ أن الاعتداء بالضرب، وتداول عملة مزورة، والتسبب في عاهة، والتغيب عن المنزل، والدعارة، والنشل، جاءت جميعها بالمرتبة السادسة وبلغت نسبة كل من هذه الجرائم (3.5%) كل على حده من التوزيع العام للجرائم المرتكبة، ولوحظ أن ما نسبته (2.3%) من الجرائم كانت متمثلة في جريمة الاختلاس واحتلت المرتبة السابعة، أما تهريب البضاعة، والقتل والمخدرات جاءت في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية بلغت (1.2%) من التوزيع العام لارتكاب لاجرائم لدى أفراد عينة الدراسة.

الجدول (9)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دوافع الجريمة

دوافع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
الانتقام	14	16.3
الحاجة إلى المال	22	25.6
التأثر بالمحيط	33	38.4
المتعة والمغامرة	4	4.7
التورط	13	15.1
المجموع الكلي	86	100.0

يظهر الجدول (9) أن ما نسبته (16.3%) من أفراد عينة الدراسة كان دافعهن وراء ارتكاب الجريمة هو الانتقام، وتبين أن ما نسبته (25.6%) من أفراد عينة الدراسة من النساء مرتكبات الجريمة دافعهن هو الحاجة إلى المال، وتبين أن ما نسبته (38.4%) من النساء كان دافعهن وراء ارتكاب الجريمة هو التأثر بالمحيط، وما نسبته (4.7%) من ارتكاب

الجريمة كان بدافع المتعة والمغامرة، وتبين أن ما نسبته (15.1%) من النساء يرتكبن الجريمة بدافع التورط.

الجدول (10):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأسباقيات

عدد السوابق	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد سوابق	31	36.0
سابقة	21	24.4
سابقتان	17	19.8
ثلاثة سوابق	9	10.5
أكثر من ثلاثة سوابق	8	9.3
المجموع الكلي	86	100.0

يظهر الجدول (10) أن ما نسبته (36%)من أفراد عينة الدراسة لم يكن لهن أي سوابق في ارتكاب الجريمة، وتبين أن ما نسبته (24.4%) من النساء لديهن سابقة جرمية واحدة، ولوحظ أن ما نسبته (19.8%)من أفراد عينة الدراسة لديهن سابقتان جرميتان، وبنسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة لديهن ثلاثة سوابق جرمية، ولوحظ أن ما نسبته (9.3%)من أفراد عينة الدراسة لديهن أكثر من ثلاثة سوابق جرمية.

الجدول (11)معاملات الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

أبعاد الدراسة	معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا
عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية	0.888
عوامل الجريمة النفسية	0.921
عوامل الجريمة الاقتصادية	0.911
الأداة ككل	0.961

يتضح من الجدول (11) أن قيم معامل كرونباخ ألفا للأبعاد الفرعية للمقياس تراوحت بين (0.888 – 0.921) وكما بلغت قيمة معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للمقياس (0.961).

نتائج الدراسة:

يتضمن هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة وفيما يلي الاجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

***النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية التي تدفع المرأة في المجتمع الاردني لارتكاب الجريمة من وجهة نظرها وذلك في ظل تنامي معدلات الجريمة التي ترتكبها المرأة في الأردن ؟**

للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة كالتالي:

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن المتغيرات المتعلقة بالعوامل التي تدفع المرأة في المجتمع الأردني لارتكاب الجريمة من وجهة نظرها مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	العوامل التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	عوامل الجريمة الاقتصادية	4.29	0.59	1	مرتفع
1	عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية	4.23	0.63	2	مرتفع
2	عوامل الجريمة النفسية	4.14	0.71	3	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.22	0.59		مرتفع

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.29 و4.14)، حيث حازت العوامل التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (4.22)، وهو من المستوى المرتفع، وقد جاء في المرتبة الأولى عوامل الجريمة الاقتصادية، وقد حازت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (4.29) وبانحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع، وثانياً جاءت عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية، بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وانحراف معياري (0.63)، وهو من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثالثة جاءت عوامل الجريمة النفسية، والحاصلة على متوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (0.71)، وهو من المستوى المرتفع.

هنا تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، للتعرف إلى مستوى الفقرات الفرعية للأبعاد المتعلقة بالعوامل التي تدفع المرأة في الاردنية لارتكاب الجريمة، وفيما يلي هذه النتائج:

1- عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية، والجدول (13) يوضح ذلك:

الجدول (13):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "عوامل الجريمة الاجتماعية والثقافية" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
11	التحريض من الاهل	4.74	0.67	1	مرتفع
12	التحريض من الاصدقاء	4.48	0.75	2	مرتفع
18	زواج زوجي مرة اخرى اضر بي	4.36	0.99	3	مرتفع
14	التعنيف اللفظي من الاهل	4.29	0.87	4	مرتفع
16	انفصال والدي فاقم مشكلتي	4.23	0.98	5	مرتفع
13	عدم وجود مأوى	4.21	0.80	6	مرتفع
17	تعرضت للتحرش في العمل	4.07	0.89	7	مرتفع
15	الضرب من الاهل	3.86	0.84	8	مرتفع
19	طلاقي اضر بي	3.81	0.95	9	مرتفع
	المتوسط العام الحسابي	4.23	0.63		مرتفع

يتضح من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.74 و3.81)، حيث حاز البعد على متوسط حسابي إجمالي (4.23)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (11) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.74)، وبانحراف معياري (0.67)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (التحريض من الأهل)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (12) بمتوسط حسابي بلغ (4.48) وبانحراف معياري (0.75) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (التحريض من الأصدقاء)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (18) بمتوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.99) وهو من المستوى المرتبع، حيث نصت الفقرة على (زواج زوجي مرة أخرى أضر بي)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (14) بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.87) وهو من المستوىالمرتفع، وقد نصت الفقرة على (التعنيف اللفظي من الأهل). وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (16) بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.98) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (انفصال والدي فاقم مشكلتي)، وفي المرتبة السادسة جاءت الفقرة رقم (13) بمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبانحراف معياري (0.80) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عدم وجود مأوى)، وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة رقم

(17) بمتوسط حسابي (4.07) وبانحراف معياري (0.89) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (تعرضت للتحرش في العمل)، وفي المرتبة الثامنة جاءت الفقرة التي نصت على (الضرب من الأهل) بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.84) وهو من المستوى المرتفع. وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (19) بمتوسط حسابي (3.81) وبانحراف معياري (0.95)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (طلاقي أضرّ بي).

2- عوامل الجريمة النفسية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات عوامل الجريمة النفسية، والجدول (14) يوضح ذلك:

الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "عوامل الجريمة النفسية" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
23	لا استطيع النوم	4.35	0.97	1	مرتفع
22	اشعر بالخوف خارج السجن	4.33	0.96	2	مرتفع
20	اشعر بالنبذ من قبل الاسرة	4.30	0.91	3	مرتفع
25	اتناول دواء نفسي	4.17	1.01	4	مرتفع
30	لا احب التواصل مع المجتمع	4.14	0.90	5	مرتفع
29	اسمع وساوس تتحدث معي	4.12	0.98	6	مرتفع
26	اذهب إلى طبيب نفسي	4.08	0.90	7	مرتفع
24	احلم بكوابيس	4.06	0.99	8	مرتفع
28	لا اسيطر على غضبي	4.05	1.03	9	مرتفع
21	اشعر بالوحدة خارج السجن	4.00	0.88	10	مرتفع
27	حاولت الانتحار هروبا من الواقع	3.94	0.96	11	مرتفع
	المتوسط العام الحسابي	4.14	0.71		مرتفع

يتضح من الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.35 و3.94)، حيث حاز البعد على متوسط حسابي إجمالي (4.14)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (23) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.35)، وبانحراف معياري (0.97)،

وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (لا أستطيع النوم)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (22) بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وبانحراف معياري (0.96) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالخوف خارج السجن)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (0.91) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالنبذ من قبل الأسرة)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (25) بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (1.01) وهو من المستوىالمرتفع، وقد نصت الفقرة على (أتناول دواء نفسي). وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (30) بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.90) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (لا أحب التواصل مع المجتمع)، وفي المرتبة السادسة جاءت الفقرة رقم (29) بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وبانحراف معياري (0.98) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (أسمع وساوس تتحدث معي)، وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة رقم (26) بمتوسط حسابي (4.08) وبانحراف معياري (0.90) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (أذهب إلى طبيب نفسي)، وفي المرتبة الثامنة جاءت الفقرة التي نصت على (أحلم بكوابيس) بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.99) وهو من المستوى المرتفع، أما المرتبة التاسعة فكانت من نصيب الفقرة رقم (28) والتي حازت على متوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (1.03) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (لا أسيطر على غضبي)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم (21) بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وانحراف معياري (0.88) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالوحدة خارج السجن).وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (27) بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.96)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (حاولت الانتحار هروباً من الواقع).

3- عوامل الجريمة الاقتصادية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات عوامل الجريمة الاقتصادية، والجدول (15) يوضح ذلك:

الجدول (15)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "عوامل الجريمة الاقتصادية" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
39	زوجي يجبرني على امضاء شكات بنكية وكمبيالات باسمي	4.90	0.55	1	مرتفع
40	ابني يأخذ نقودي للانفاق على المخدرات	4.53	0.68	2	مرتفع
35	اهلي يأخذون نقودي بالإجبار	4.47	0.90	3	مرتفع
46	زوجي يصرف نقوده على عشيقاته	4.47	0.92	3	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
42	لا يوجد مصدر للإنفاق سوى صندوق المعونة الوطني	4.38	0.81	5	مرتفع
34	زوجي يستولي على نقودي	4.37	0.95	6	مرتفع
44	لا أمتلك مصاريف علاجي	4.36	0.91	7	مرتفع
32	وجود ديون والتزامات مالية	4.34	1.00	8	مرتفع
41	الجمعيات الخيرية تساعدني ماديا	4.27	0.76	9	مرتفع
36	حرمت من بالميراث	4.22	0.83	10	مرتفع
33	ترك العمل أزم الوضع المالي	4.19	0.96	11	مرتفع
37	لا احد يدعمني ماليا حين الازمات	4.19	1.08	11	مرتفع
45	تعرضت للنصب ماليا من الاصدقاء	4.12	0.93	13	مرتفع
38	مسؤولة عن نفقات ابنائي	3.98	1.07	14	مرتفع
31	الدخل الشهري لا يكفي	3.92	1.00	15	مرتفع
43	ارتكبت جريمة لاحتياج للمال	3.92	0.81	16	مرتفع
	المتوسط العام الحسابي	4.29	0.59		مرتفع

يتضح من الجدول (15) أن المتوسطات الحسابية لـ (عوامل الجريمة الاقتصادية)، تراوحت ما بين (4.90 و3.92)، حيث حاز البعد على متوسط حسابي إجمالي (4.29)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (39) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.90)، وبانحراف معياري (0.55)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (زوجي يجبرني على إمضاء شكات بنكية وكمبيالات بإسمي)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (40) بمتوسط حسابي بلغ (4.53) وبانحراف معياري (0.68) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ابني يأخذ نقودي للانفاق على المخدرات)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرتين ذوات الأرقام (35 و46) بمتوسط حسابي (4.47) وبانحراف معياري (0.90، و92) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرتين على (أهلي يأخذون نقودي بالإجبار، وزوجي يصرف نقوده على عشيقاته)، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (42)

بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.81) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (لا يوجد مصدر للإنفاق سوى صندوق المعونة الوطني).

وفي المرتبة السادسة جاءت الفقرة رقم (34) بمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.95) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (زوجي يستولي على نقودي)، وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة رقم (44) بمتوسط حسابي بلغ (4.36) وبانحراف معياري (0.91) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (لا أمتلك مصاريف علاجي)، وفي المرتبة الثامنة جاءت الفقرة رقم (32) بمتوسط حسابي (4.34) وبانحراف معياري (1.00) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (وجود ديون والتزامات مالية)، وفي المرتبة التاسعة جاءت الفقرة التي نصت على (الجمعيات الخيرية تساعدني مادياً) بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.76) وهو من المستوى المرتفع، أما المرتبة العاشرة فكانت من نصيب الفقرة رقم (36) والتي حازت على متوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.83) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (حرمت من الميراث)، وفي المرتبة الحادية عشرة جاءت الفقرتين ذوات الأرقام (33، و37) بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.96، و1.08) وهما من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرتين على (ترك العمل أزم الوضع المالي، ولا أحد يدعمني مالياً حين الأزمات).وفي المرتبة الثالثة عشرة جاءت الفقرة رقم (45) بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.93) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (تعرضت للنصب مالياً من الأصدقاء)، وفي المرتبة الرابعة عشرة جاءت الفقرة رقم (38) بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (1.07) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (مسؤولة عن نفقات أبنائي). وفي المرتبة ما قبل الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم (31) بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (1.00) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (الدخل الشهري لا يكفي)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (43) بمتوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.81)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ارتكبت جريمة لاحتياج المال).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، والدخل الشهري بالدينار الأردني).

للإجابة عن السؤال الثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، والدخل الشهري بالدينار الأردني)،

وفيما يلي النتائج:

أولاً: العمر:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير العمر، وفيما يلي النتائج:

الجدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير العمر

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل_اجتماعية_ثقافية	18-24سنة	16	4.17	0.51
	25- 34سنة	43	4.26	0.59
	35-45سنة	19	4.32	0.49
	46-51سنة	8	3.97	1.19
	القياس الكلي	86	4.23	0.63
عوامل_نفسية	18-24سنة	16	4.07	0.73
	25- 34سنة	43	4.19	0.66
	35-45سنة	19	4.29	0.67
	46-51سنة	8	3.67	0.98
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
عوامل_اقتصادية	18-24سنة	16	4.33	0.52
	25- 34سنة	43	4.32	0.54
	35-45سنة	19	4.34	0.55
	46-51سنة	8	3.91	0.94
	القياس الكلي	86	4.29	0.59

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القياس الكلي	18-24سنة	16	4.19	0.52
	25- 34سنة	43	4.26	0.56
	35-45سنة	19	4.31	0.55
	46-51 سنة	8	3.85	0.93
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

يتضح من الجدول (16) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة والتي تعزى لمتغير العمر، وللكشف عن دلالة الفروق تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA ويظهر نتائجه في الجدول (17).

الجدول (17) اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة التي تعزى لمتغير العمر.

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
عوامل_اجتماعية_ثقافية	بين المجموعات	.777	3	.259	.645	.588
	داخل المجموعات	32.911	82	.401		
	المجموع	33.688	85			
عوامل_نفسية	بين المجموعات	2.336	3	.779	1.567	.204
	داخل المجموعات	40.750	82	.497		
	المجموع	43.086	85			
عوامل_اقتصادية	بين المجموعات	1.288	3	.429	1.260	.294
	داخل المجموعات	27.948	82	.341		
	المجموع	29.237	85			
القياس الكلي	بين المجموعات	1.335	3	.445	1.282	.286
	داخل المجموعات	28.475	82	.347		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (0.645، 1.567، 1.260، 1.282) على التوالي للمتغيرات، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى الاتفاق الكبير في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة من النساء مرتكبات الجريمة في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة /نساء، وباختلاف أعمارهن تجاه العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية التي تؤدي إلى الجريمة، فجميع أفراد عينة الدراسة من النساء لديهن تصورات مرتفعة المستوى عن تلك العوامل، وأنها سبب رئيسي في ارتكاب المرأة للجريمة.

ثانياً: المستوى التعليمي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وفيما يلي النتائج:

الجدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير المستوى التعليمي

		N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل_اجتماعية_ثقافية	بكالوريوس أو أعلى	13	4.35	0.34
	دبلوم	6	4.04	1.39
	توجيهي أو أقل	58	4.24	0.59
	غير متعلم نهائياً	9	4.11	0.50
	القياس الكلي	86	4.23	0.63
عوامل_نفسية	بكالوريوس أو أعلى	13	4.45	0.31
	دبلوم	6	4.23	0.84
	توجيهي أو أقل	58	4.06	0.74

		N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير متعلم نهائياً	9	4.11	0.84
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
عوامل_اقتصادية	بكالوريوس أو أعلى	13	4.39	0.25
	دبلوم	6	4.18	1.04
	توجيهي أو أقل	58	4.28	0.58
	غير متعلم نهائياً	9	4.26	0.67
	القياس الكلي	86	4.29	0.59
القياس الكلي	بكالوريوس أو أعلى	13	4.40	0.26
	دبلوم	6	4.15	1.09
	توجيهي أو أقل	58	4.20	0.58
	غير متعلم نهائياً	9	4.16	0.63
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

يتضح من الجدول (18) وجود فروق ظاهرية ما بين المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الاردنية للجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (19) الآتي:

الجدول (19) اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير المستوى التعليمي

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
عوامل اجتماعية ثقافية	بين المجموعات	.544	3	.181	.449	.719
	داخل المجموعات	33.144	82	.404		
	المجموع	33.688	85			
عوامل نفسية	بين المجموعات	1.672	3	.557	1.104	.353

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
	داخل المجموعات	41.414	82	.505		
	المجموع	43.086	85			
عوامل اقتصادية	بين المجموعات	.219	3	.073	.206	.892
	داخل المجموعات	29.018	82	.354		
	المجموع	29.237	85			
القياس الكلي	بين المجموعات	.513	3	.171	.479	.698
	داخل المجموعات	29.298	82	.357		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (0.449، 1.104، 0.206، 0.479) على التوالي للمتغيرات، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

وهذا يدل على أن جميع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات الجريمة في مركز تأهيل وإصلاح الجويدة / نساء يؤكدن على أن العوامل الاجتماعية والثقافية، والعوامل النفسية، والعوامل الاقتصادية، هي سبب رئيسي في ارتكاب الجريمة.

ثالثاً: الحالة الاجتماعية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وفيما يلي النتائج:

الجدول (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل_اجتماعية_ ثقافية	متزوجة	48	4.09	0.78
	مطلقة	21	4.32	0.29
	أرملة	9	4.42	0.33
	منفصلة دون طلاق	5	4.67	0.18
	عزباء	3	4.44	0.11
	القياس الكلي	86	4.23	0.63
عوامل_نفسية	متزوجة	48	3.99	0.82
	مطلقة	21	4.19	0.54
	أرملة	9	4.55	0.21
	منفصلة دون طلاق	5	4.29	0.63
	عزباء	3	4.70	0.29
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
عوامل_اقتصادية	متزوجة	48	4.21	0.72
	مطلقة	21	4.31	0.38
	أرملة	9	4.50	0.17
	منفصلة دون طلاق	5	4.48	0.44
	عزباء	3	4.52	0.18
	القياس الكلي	86	4.29	0.59
القياس الكلي	متزوجة	48	4.10	0.72
	مطلقة	21	4.27	0.33
	أرملة	9	4.49	0.19
	منفصلة دون طلاق	5	4.48	0.40
	عزباء	3	4.55	0.16
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

يتضح من الجدول (20) وجود فروق ظاهرية ما بين المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الاردنية للجريمة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (21) الآتي:

الجدول (21) اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
عوامل_اجتماعية _ثقافية	بين المجموعات	2.452	4	.613	1.590	.185
	داخل المجموعات	31.236	81	.386		
	المجموع	33.688	85			
عوامل_نفسية	بين المجموعات	3.614	4	.904	1.854	.127
	داخل المجموعات	39.472	81	.487		
	المجموع	43.086	85			
عوامل_ اقتصادية	بين المجموعات	1.074	4	.269	.772	.546
	داخل المجموعات	28.162	81	.348		
	المجموع	29.237	85			
القياس الكلي	بين المجموعات	2.085	4	.521	1.523	.203
	داخل المجموعات	27.726	81	.342		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (1.590، 1.854، 0.772، 1.523) على التوالي للمتغيرات، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

ويعود السبب في الاتفاق في وجهات النظر إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات الجريمة يعتقدون أن للعوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية دوراً بالغاً في ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، وبغض النظر عن حالتها الاجتماعية، فالأمر متعلق بما تفكر به المرأة من أمور متعلقة بالجريمة ونوعها، وطريقة تنفيذها، وهذا ينعكس فعلياً على ارتكاب الجريمة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية.

رابعـاً: الـدخل الـشهري: تـم اسـتخراج المتوسـطات الحـسابية والانحرافـات المعياريـة، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة تعزى لمتغير الدخل الشهري فيما يلي النتائج:

الجدول (22) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة التي تعزى لمتغير الدخل الشهري

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل_اجتماعية _ثقافية	أقل من 200 دينار	22	4.14	0.57
	220-319دينار	34	4.26	0.62
	320-419دينار	23	4.18	0.76
	420دينار فأكثر	7	4.49	0.29
	القياس الكلي	86	4.23	0.63
عوامل_نفسية	أقل من 200 دينار	22	4.06	0.66
	220-319دينار	34	4.09	0.79
	320-419دينار	23	4.17	0.73
	420دينار فأكثر	7	4.51	0.31
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
عوامل_اقتصادية	أقل من 200 دينار	22	4.33	0.54
	220-319دينار	34	4.26	0.64
	320-419دينار	23	4.23	0.64
	420دينار فأكثر	7	4.47	0.28
	القياس الكلي	86	4.29	0.59
القياس الكلي	أقل من 200 دينار	22	4.18	0.54
	220-319دينار	34	4.21	0.63
	320-419دينار	23	4.19	0.67
	420 دينار فأكثر	7	4.49	0.24
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

يتضح من الجدول (22) وجود فروق ظاهرية ما بين المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الاردنية للجريمة تعزى لمتغير الدخل الشهري، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (23) الآتي:

الجدول (23) اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير الدخل الشهري

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
عوامل_اجتماعية _ثقافية	بين المجموعات	.764	3	.255	.634	.595
	داخل المجموعات	32.924	82	.402		
	المجموع	33.688	85			
عوامل_نفسية	بين المجموعات	1.168	3	.389	.762	.519
	داخل المجموعات	41.918	82	.511		
	المجموع	43.086	85			
عوامل _اقتصادية	بين المجموعات	.390	3	.130	.370	.775
	داخل المجموعات	28.846	82	.352		
	المجموع	29.237	85			
القياس الكلي	بين المجموعات	.575	3	.192	.538	.658
	داخل المجموعات	29.236	82	.357		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (23) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة، تعزى لمتغير الدخل الشهري، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (0.634، 0.762، 0370، 0.538) على التوالي للمتغيرات، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

تفسير وتحليل النتائج:

بناء على نتائج حساب المتوسطات الحسابية للعوامل المؤدية لجريمة المرأة جاء في المرتبة الأولى العوامل الاقتصادية، فقد حازت على أعلى متوسط حسابي بين بالمقارنة مع بقية العوامل والذي بلغ (4.29) وبانحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع. وهذا يدلل بشدة على أن العوامل الاقتصادية هي لدافع المهيمن على جريمة المرأة الاردنية.

فانخفاض الدخل والبطالة يلعب دورا مفصليا في انجراف المرأة الاردنية نحو الجريمة وفي تحفيزها وتشجيعها لاتخاذ القرار. بالطبع ليس كل فرد عاطل عن العمل او دخله منخفض يتخذ مثل هذا القرار في المجتمع . ويبقى التفسير منحصر بين تزامن ذلك مع عدم استقرار الاوضاع الاجتماعية ومع الظروف النفسية الضاغطة لدى تلك المرأة. فمن الواضح أن التقاء جميع العوامل بنسب مختلفة في وقت واحد واحد يلعب الدور الجوهري في موضوع ارتكاب جريمة المرأة في الاردن.

ولابد من تسليط الضوء على أهمية العامل الاقتصادي المستقر في الحيلولة دون ارتكاب الجريمة ، ومن الواضح انه إذا كان الوضع بالمالي متدهور باتت المرأة الاردنية على شفا حفرة من الوقوع في الجريمة. وما يسهل ذلك ويجعله سلسا لها كما ذكرت سابقا التهديدات الاجتماعية والنفسية لتلك المرأة.

إن العوامل النفسية لدى المرأة الاردنية المجرمة كانت لافته. فقد جاءت الفقرة رقم (27) بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.96)، وهو من المستوى المرتفع والتي تضمنت محاولات الانتحار هروبا من الواقع. فيبدو أن الحالة النفسية للمرأة المجرمة تكون مجهدة وغير متوازنة وفي حالة اضطراب مع الذات. وقد يكون السبب في ذلك وراثي، أما اذا ثبت عكس ذلك فلا يوجد بين ايدينا غير الوضع الاقتصادي المتردي او المحيط الاجتماعي الذي يأخذ المرأة إلى الهاوية أن شاءت الظروف بما يشمل معاملة الوالدين السيئة وتحريض الزوج على الجريمة وتعليم الجيران والاصدقاء للممارسات الغير سوية .

مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة وربطها بالنظريات:

أولا) أن ما نسبته (50%)من أفراد عينة الدراسة ضمن الفئة العمرية (24–34 سنة)، اي أن نصف عينة الدراسة كانت ضمن الفئة الشابة من النساء والمفترض أن يتمتعن بالبلوغ والرشد وبالتالي المقدرة على اتخاذ القرارات المصيرية والمفصلية. فتلك الفئة تتمتع بالقدرات العقلية السليمة والتمييز بين ما هو صائب من ما يعتريه الخلل. حيث أن أعمار تلك الفئة تملي على تلك المجموعة من النساء استطاعة التخطيط والترتيب لأي مسألة تواجههن سواء على الجانب السلبي او الايجابي. واذا اردنا تسليط الضوء على دوافع ارتكاب الجريمة وربطها بعامل العمر الزمني لدى تلك النسوة نجد انهن في مرحلة اندفاع وينقصهن عنصر التروي والصبر او ما يطلق عليه النضوج العقلي. ومن الضروري الاشارة إلى الفرق بين العمر الزمني للشخص والعمر العقلي الذي يرتبط بعدد التجارب الحياتية والخبرات الفعلية على ارض الواقعو هنا تتفق دراستي مع دراسة (حسناوي، 2012) ودراسة (خلف الله، 2017) في مسألة دور العمر حيث يعتبر العمر الصغير تحت 30 عاما اي مرحلة الشباب مؤثرا في تحفيز الجريمة ومؤشرا يؤخذ به. وهنا تنطبق نظرية الثقافة الفرعية للعالم ألبرت كوهن حيث السلوك المنحرف والانخراط بالجريمة يتجلى في عمر الشباب.

ثانيا) أن ما نسبته (67.4%)من أفراد عينة الدراسة من فئة المستوى التعليمي المتدني وهذا ما يدفعهن إلى ارتكاب الجريمة دون معرفة بالقوانين والأنظمة على الاكثر، فالجاهل عدو نفسه، وما تقوم به النساء مرتكبات الجريمة في السجون الأردنية هو نتيجة عدم

التعلم او الامية .تتفق دراستي مع دراسة (الربدي ،2003) ودراسة (حمة ونصرالله، 2016). أن التعليم عامل مهم في حماية المرأة في عدم وقوعها في فخ الجريمة. وكلما تدنى المستوى التعليمي ازدادت فرصة الاقبال نحو الجريمة. هنا ينطبق متغير المستوى التعليمي المتدني مع ما جاء في النظرية النسوية الاشتراكية للعالمة كندي والنظرية النسوية الراديكالية والنظرية النظرية النسوية الليبرالية في تهميش المرأة في كافة مناحي الحياة بما فيها القطاع التعليمي وهذا بالطبع يؤدي إلى تضاؤل فرص المرأة في سوق العمل ويرمي هذا الاجحاف المتعلق بعدم تعليم الأنثى بظلاله على مستقبل تلك الفتاة المرتبط بإعدادها علميا وأكاديميا للعمل والمنافسة الحرة ة داخل المجتمع السوي.

ثالثا) أن ما نسبته (55.8%)من أفراد عينة الدراسة من المتزوجات، وقد يعزى لوجئهن إلى ارتكاب الجريمة بأن لديهن الكثير من الالتزامات المادية، والتي تشكل عبئاً على كاهلهن، مما يدفعهن إلى ارتكاب الجرائم لتغطية هذه الاحتياجات، وتسديد الالتزامات المادية. تتفق دراستي في تلك النتيجة مع دراسة (شديفات، 2016) حيث أن غالبية المجرمات متزوجات. وهنا تنطبق ما جاءت به نظرية الانومي للعالم ميرتون في سيطرة شعور الاغتراب لدى المرأة المجرمة المتزوجة في مجتمع يكون بوجهة نظرها لديه بناء اجتماعي معين يدفع تلك المرأة إلى تحقيق اهدافها بطرق غير مشروعة وفي هذه الحالة يكون التكيف ومحاولة الانسجام هي الطريقة المثلى اليها لمواكبة الواقع. أي أنها اعتبرت الغاية تبرر الوسيلة. في الوقت الذي تخلت فيه عن دورها الحقيقي والاصلي في تربية الاطفال و معاشرة الزوج والعمل بمهنة مقبولة اجتماعيا. فهي بمنظورها تتماشى مع مجتمعا يسوده اللامعيارية كما هي تراه.

رابعا) أن ما نسبته (25.6%)من أفراد عينة الدراسة كان دخلهن أقل من 200 دينار أردني، اي تحت خط الفقر حيث يظهر عامل الفقر والبطالة والعوز جليا قي تلك النقطة ويكون مؤثرا واضحا في حدوث الجريمة وملحا بحسب وجه نظر النزيلات بسبب تراكم الديون والالتزامات المالية. وايضا لاعتبار المرأة مسؤولة عن النفقات وعن مصروف الاطفال والوالدين والزوج اي العائلة بأكملها، ما يضطرها إلى امضاء شيكات دون رصيد واستخدام جريمة السرقة والنشل والاختلاس كطريقة للخروج من أزمتها الاقتصادية. وقد اتفقت دراستي مع في دراسة (شنايدر، 2000) في أهمية العامل القتصادي في تحايا دوافع الجريمة. ب- أن ما نسبته (17.4%)من أفراد عينة الدراسة متعطلات عن العمل وليس لديهن مصدر رزق ثابت وواضح يعتمد عليه في سد الاحتياجات المالية الاساسية المعيشية التي تشمل الطعام والصحة والتعليم وهنا يظهر عامل البطالة جليا في التأثير في ارتكاب الجريمة. وقد اتفقت دراستي مع دراسة مع دراسة (دراوشة، 2014) و(الشديفات، 2017) في تأثير عامل البطالة على ارتفاع نسبة الجريمة. ينطبق هنا ما جاءت به نظرية الحتمية الاقتصادية والاجتماعية

للعالمتان ريتا سايمون وفريدا أدلر حيث الاثر الاقتصادي المؤثر في ارتكاب جريمة المرأة بالاعتماد المتغيرين السابقين المتعلقين بتدني الدخل الشهري والبطالة.

خامسا) أن ما نسبته (7%) من أفراد عينة الدراسة من مرتكبات الجريمة لا يوجد لديهن سكن ثابت. فالسكن هو مأوى وعنصر أساسي للمراة في ترسيخ الطمأنينة والاستقرار لدى المرأة، وعندما لا يتوفر ذلك العنصر يسيطر على المرأة شعور الاضطراب والخوف والبحث عن سبل لتحقيق التوازن النفسي ولتوفير امر اساسي لأطفالها. فالمعيشة الصحية مرتبطة بتوفر السكن و عدم وجوده يبرر للمرأة ارتكاب اي فعل لتأمنه حتى وان كان غير مقبول اجتماعيا وغير قانوني. وهنا تتفق دراستي مع دراسة (كونغ،2010) ودراسة (بوزل، 2009) في عدم توفر مأوى للسجينات بسبب طردهن من بيوتهن وعدم تقبلهن. ب- أن ما نسبته (55.1%) من النساء مرتكبات الجريمة كان لديهن أربع ابناء وأكثر. وهذا يشير إلى تحمل مسؤولية معظم نساء العينة مسؤولية اسرة كبيرة . حيث تكون المرأة مسؤولة عن تربية وتعليم عدد كبير من الاطفال بالاضافة إلى الانفاق غالبا. ما يدفعهن إلى الجريمة بسبب تحفيز عامل الضغط والكبت النفسي لديهن لان معظمهن لا يجدن شريك اي زوج يخفف عبئ التربية عن الام ولديه القوامة الفعلية. وتتفق دراستي مع دراسة (الشديفات والرشيدي، 2016) ودراسة (شاكر و حسن و شرهان، 2018) حيث انه كلما زاد عدد الابناء تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لدى الاسرة.و تنطبق ع المتغيرين السابقين المتمثلين بعدم وجود مسكن وكثرة الابناء على ما خرجت به نظرية الإحباط للعالمان "دولارد" و"ميللر". حيث معناة المرأة من الإجهاد النفسي لظروفها المحيطة وبالتالي تكون أكثر عرضة للانخراط في الجريمة والانحراف كآلية للتكيف مع الضغوطات الخارجية.

سادسا) أن جرائم السرقة جاءت بنسبة 10.5 وجرائم الشيكات جاءت بنسبة 10.5 والتتزوير بنسبة 5.8 وترويج المخدرات بنسبة 15.1 والنشل بنسبة 3.5. اي أن نصف الجرائم المرتكبة كانت جرائم مالية بهدف الحصول على المال بشكل مباشر. وقد اتفقت دراستي مع دراسة (بوزل، 2009) في التركيز على قضايا السرقة والجرائم الاقتصادية. أن نسبة جرائم الزنا والدعارة لا تتجاوز 3.5 بالمئة من نسبة جميع الجرائم بالمجمل وهنا تتفق دراستي مع دراسة (النقشبندي وهياجنة ،2007) في تعدد الدوافع نحو الجريمة الاخلاقية اي الزنا والدعارة وان كانت نسبتها قليلة بسبب سيطرة العادات والتقاليد القبلية في المجتمع الاردني. وتنطبق ونظرية تباين الفرص للعالم كلوارد على متغير السرقة وتزوير البنك نوت وترويج المخدرات والدعارة، حيث تتوفر العديد من الفرص غير المشروعة في البناء الاجتماعي لتلك المرأة لتشجيعها على القيام بالجريمة.

سابعا) أن ما نسبته (38.4%) من النساء كان دافعهن وراء ارتكاب الجريمة هو التأثر بالمحيط، فالعامل الاجتماعي يسيطر على المشهد في تلك النقطة. ونرى بوضوح أن دور الأصدقاء والجيران أساسي في ارتكاب النساء للجريمة. ويبدو جليا أن عملية التأثر والانصياع ومجاراة كل من هو في بيئة المجرمة يعد أمرا محفزا ومشجعا لارتكاب

الجرم، فهي باختصار عملية اكتساب سلوك غير سوي وأصبح مقبولا وطبيعيا لدى المجرمة لأنها تشاهده وتسمع تفاصيله بشكل يومي وكأنه أسلوب حياة روتيني أصبح مستساغا لديها وهذا ما يطلق عليه رفيق السوء. وقد اتفقت دراستي مع دراسة دراسة (الربدي ،2003) ودراسة (بوزل، 2009) ودراسة (كونغ، 2010) في التأثر بالمحيط السيء. هنا تنطبق نظرية التعلم الاجتماعي للعالم بندورا على هذا المتغير نظرا للآثار الخطرة في البيئة الغير سوية في المجتمع المتمثلة بالاصدقاء والجيران وزملاء العمل.

ثامنا) أن ما نسبته (36%)من أفراد عينة الدراسة لم يكن لهن أي سوابق في ارتكاب الجريمة. من الملاحظ أن غالبية النساء كانت إسباقيات إجرامية قليلة جداً، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة تركيبة المجتمع الأردني بعاداته وتقاليده، وذلك بأن النساء لا تلجأن إلى ارتكاب الجرائم عند الازمات والمعقبات إلا ندرة. وهنا إشارة واضحة إلى أن جريمة النساء ي المجتمع الاردني هي دخيلة وجديدة نسبيا. و قد يكون السبب الذي يقف خلف ذلك الطبيعة القبلية والبدوية والطابع المحافظ وايضا سلمية النساء وخوفهن من السيط والسمعة السيئة ايضا المجتمع الابوي وتباعية المرأة للرجل بشدة. و قد اختلفت دراستي مع دراسة (كونغ، 2010) في وجود سوابق لدى السجينات. حيث رأت دراسة كونغ أن اكثر من نصف العينة لدريها إسباقيات.

تاسعا) أن متغير محاولة الانتحار جاء بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.96)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (حاولت الانتحار هروباً من الواقع). هذا ما يتفق مع نتائج دراسة (مناصرة،2017) حيث تفوق العوامل النفسية في الدفع نحو الجريمة ودراسة (ثومبسون، 2008) والتي أثبتت أن الأمراض النفسية التي تعاني منها السجينات كالاكتئاب يكنّ أكثر عرضة لارتكاب الجريمة. وهنا ينطبق ما جاء في نظريات العالم دوركايم في الانتحار ،حيث انه عزى الانتحار إلى الشعور بدرجة عالية بعدم الرضا والاحباط والإكتئاب الحاد النتاتج عن الشعور بالاغتراب.

التوصيات:

ترى الباحثة إنه من اللازم عمل دراسات بحثية ناجعة من قبل الباحثين الاجتماعيين متعلقة بجريمة المرأة في الأردن وذلك لقلتها محليا تزامنا مع ارتفاع وتيرة الجريمة في الأردن بحسب إحصائيات مديرية الامن. ومن الضروري التعمق في عمل الدراسات لمساعدة اصحاب القرار وتحديدا السلطة التنفيذية واالقضائية والتشريعية في تسليط الضوء على موضوع جريمة المرأة لحساسيته وأهميته لاعتبار المرأة جزء أساسي في المجتمع، وذلك من زاوية سن تشريعات وقوانين تتناسب مع وضع المرأة التي اضطرت أن تواكب وتتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية وكانت تعيش ضمن ضغوطات نفسية دفعتها للجريمة. وهنا أشدد على عدم تشجيع العمل الاجرامي للمرأة وأشدد أن لا شيئ يبرر مخالفة القوانين. فبعض المخالفات التي تقع على الغارمات فيما يتعلق بإمضاء الشيكات البنكية دون رصيد

والتي تؤدي بزج النساء في السجن; تستحق إعادة النظر والمراجعة بقصد تخفيف الحكم. كما اريد أن اتطرق إلى مخاطبة مؤسسات حقوق الانسان الفاعلة في الأردن لأخذ المزيد من الاجراءات وتفعيلها للسير قدما في إيجاد حلول ومخارج من الأزمات المالية لبعض الشرائح في المجتمع، والعمل على إيجاد الدعم المالي من اجل تأسيس مشاريع صغيرة للنهوض بمستوى الدخل المتدني للأسر التي تقع ضمن خط الفقر. بالاضافة إلى ضرورة صرف مساعدات إضافية من صندوق المعونة الوطني لتلك الفئة للتقليل من حجم الجريمة.

فالمرأة هي الشريك والام والاخت والابنة، ولها دورها المفصلي والجوهري في الحياة. فبدون المرأة الصالحة والسوية لا تتكون الاسرة وتنتج أجيال نفتخر بها. فهي المنجبة والمربية ونبض الحياة.

وأوجه الشكر لأجهزة الدولة على الجهود التي تقدمها لمحاربة الجريمة.

المراجع

العوجي، مصطفى (1987)، دروس في العلم الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
ابن خلدون، عبد الرحمن (1999)، المقدمة،دار الكتاب اللبناني للنشر.
رمضان، عمر(1946)، دروس في علم الاجرام، 1964، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع.
الحقيل، عبدالله (1975)، معجم لسان العرب ، دار صادر، بيروت.
بوعمشة، خالد (2017)، العامل في الفكر النحوي، دار الامل، عمان.
زعيتر، عادل (2019)، جان جاك روسو، دار الرافدين.
الدرة، شاويش(2001)، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، منشورات جامعة دمشق.
الجبوري،خالد(2018)، النظرية العامة للتجريم الوقائي، لمركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
ظاظا،محمد(1974)، قواين افلاطون، آفاق للنشر، الكويت.
جابر، سامية (1997)، الانحراف والمجتمع، دار المعرفة الجامعية،عمان.
الرازي، محمد (2017) معجم مختار الصحاح، دار اسامة للنشر، عمان.
العزي، صلاح(2010)، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي، غيداء للنشر، عمان.
علي، السيد،(2001)،علم الاجتماع الجنائي ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية
اكرم، ابراهيم، (1998)،علم الاجتماع الجنائي دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان
فايد، حسين، (2005)،المشكلات النفسية الاجتماعية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، القاهرة
العيسوي، عبد الرحمن (1990)، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، دار الفكر العريب، الإسكندرية. موسوعة مجد، الهاشمي(2005)، جرائم النساء العالمية والعربية، دار اسامة للنشر، عمان.
الرشيدي، أحمد(2013)، التأهيل والرعاية الاجتماعية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت.
المجدوب، أحمد (1976) المرأة والجريمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، القاهرة.
العيسوي، عبد الرحمن(2005)، مبحث الجريمة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
السيد، رباب(2006)، الظروف الفسيولوجية الخاصة بالمرأة، النهضة المصرية. القاهرة.
السمري،علي(2008)، علم الاجتماع الجنائي، دار وائل للنشر، عمان.
الغامدي،حسين(2016)، مدارس في علم النفس ونظريات الشخصية، دار الفكر العربي، عمان.
–عقيدة، محمد (1994)، اصول علم الاجرام، دار الفكر العربى، القاهرة.
رزوقي سعد (1971)،اساليب تنمية التفكير وانماطه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
زهران حامد(1980)، التوجيه والارشاد النفسي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

حسناوي،حيزية (2012)،أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، 2012،الدار المغاربية للنشر ،الجزائر.
الدراوشة عبدالله (1997)،أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، مكتبة المنهل الالكترونية.
النقشبندي بارعة، هياجنة انور (2007)، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني،مجلة الجامعة الاردنية،عمان.
الربدي، محمد (2003)، العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض.
الشديفات أمين(2016)،الفقر في الأردن وعلاقته بالجريمة من وجهة نظر المحكومين،في مراكز الاصلاح والتأهيل ، مجلة الجامعة الاردنية،عمان
الشديفات أمين، الرشيدي منصور(2016)،العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني ، مجلة الجامعة الاردنية،عمان.
حمة واحدة، نصرالله يس(2016)، جرائم النساء انواعها واسبابها، 2016، بوابة البحوث، كردستان.
الربدي محمد ابراهيم(2003)، العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السودي، جامعة نايف للعلوم الامنية،الرياض، السعودية.
شاكرمريم، آيات حسن،شرهان نور(2018)، اثر التغيرات الاجتماعيةبجرائم النساء، مجلة الجامعة القادسية، العراق.
خلف الله، اسراء (2011)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية لإرتكاب المرأة للجريمة،مجلة جامعة النيلين، السودان.
العبادي، موسى (2018)، شرح قانون العقوبات، دار الثقافة، عمان.
مقداد، علي (2019)، ماهية الجريمة، الدار العربية للموسوعات.
البطوش، أيمن(2017)، حقوق الانسان وحرياته في مراكز الاصلاح والتأهيل، دار وائل للنشر ،عمان.
السعيد، كامل (2017)، شرح قانون العقوبات، دار الثقافة ، عمان.
رمضان، عمر (1972)، دروس في علم الاجرام، دار النهضة العربية، عمان.
جرموني، رشيد (2011)، قراءة في كتاب الانتحارلإميل دوركايم، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.
الوريكات، عايد (2013)، نظريات في هلم الجريمة، دار وائل للنشر، عمان.

المراجع الأجنبية:

Kennedy Elizabeth (2008) Social Feminism: What Difference Did it Make to the History of Women Studies.
Schnieder Friedrich,(2008) Poverty and the Shadow Economy: The role of governmental Institutions, Research Institute of Finance and Banking, Johannes Kepler University, Linz, Austria.
Thompson Melissa (2008) Gender Mental Illness, Portland State University Press.

Hirsschi, T.a Gottfred son, M.R. (1995) control theory and the life course perspective. Studies on crime and crime prevention.

Bhosle Smirt(2009) Nature Causes of Female Indian Crime, Kalpaz Publication, Delhi.India.

Kwong Jamie M (2010) Community-Based Programs: Reflecting the Experiences of "At-Risk" and Criminalized Young Women, University of Ottawa. Canada.

المراجع الأجنبية مترجمة للعربية:

كندي اليزابيث(2008)، النسوية الاجتماعية: ما الفرق الذي فعلته لتاريخ دراسات المرأة.

المراجع الأجنبية مترجمة إلى العربية:

كوونغ جيمي (1989)، دور البرامج المجتمعية في عكس تجارب االنساء المجرمات ،جامعة اتوا، كندا.

تومبسون ميليسا (2008)، النوع الاجتماعي والأمراض العقلية والجريمة،جامعة بورتال، امريكا.

بوزل سميرتي(2009)،طبيعة وأسباب جرائم المرأة في الهند،مركز البحوث الهندي، بومباي.

شنايدر فريدريك، (2000)، الفقر والتأثر الاقتصادي: دور المؤسسات الحكومية.

كونغ جيمي (2010) البرامج المجتمعية تعكس تجارب الشباب المعرضات للخطر والمجرمات، جامعة اوتوا،كندا.